الشهرية
الدولية للمعلومات ش.م.ل
عدد رقم 10، تموز 2004

محتوى

الموضوع الرئيسي 1
حد الفقر ومظاهر الثراء: 60% من الأسر دون الحد الأدنى و 51% يعتمدون على تحويلات من الخارج

قطاعات 4
البنزين «يحرق» جيوب المواطنين

القضاء وأجهزة الرقابة 5
حقوق المرأة: الدستور يحفظها والواقع ينتقصها

الاحكام الغيابية لدى المحاكم اللبنانية 6

قطاعات 7
اعداد السياح بين «المبالغة الحكومية» و «الحقيقة الفندقية»

بحث 8
شركات تنظيم الزفاف: المعدل = 9,400 دولار للحفلة (الحلقة الأولى)

اكتشف لبنان 10
عائلة واحدة في قرية واحدة

دير العشاير 12

العراق 13
ثروة في النفط: 2 الى 2.5 مليون برميل يومياً، والأمن هو المعضلة

سورية 14
السكان في سورية: نمو كبير يطرح تحديات كبيرة

حوار مع: السيد مروان فياض، رئيس النقابة العامة لسائقي ومالكي السيارات العمومية في لبنان 15

كلمتنا 16

احصاءات 16

الدولية للمعلومات INFORMATION International SAL
دراسات وأبحاث واستشارات RESEARCH & CONSULTANCY
بناية اللعازارية، مبنى A2-2 الوسط التجاري
تلفون: 262376 (3-961) 983008/9 (1-961)
فاكس: 980630 (1-961)
E-mail: liMonthly@information-international.com
http://www.information-international.com
حقوق النشر: جميع الحقوق محفوظة، ولا يحق إعادة النشر.
مرخصة بموجب القرار رقم 2003/180

حد الفقر ومظاهر الثراء:

60% من الأسر دون الحد الأدنى و51% يعتمدون على تحويلات من الخارج

يشكل الحد الأدنى للأجور مؤشراً للحد الأدنى من الدخل الضروري لتأمين معيشة لائقة للعاملين والموظفين، ويتم تحديد هذه القيمة استناداً الى الاسعار وكلفة المعيشة بكل عناصرها ومكوناتها كالسكن، الطعام، الخدمات العامة، التعليم، الطبابة، النقل، الملبس وغيرها.

أما في لبنان، فلم يعد الحد الأدنى للاجور يؤمن الحياة اللائقة والكريمة، حيث لا يكفي سوى لبضعة ايام من الشهر، مما يدفع اصحاب المداخيل المتدنية للبحث عن عمل اضافي في (في ظل ازمة البطالة الكبيرة) لسد حاجاتهم او العيش في ظروف حياتية ومعيشية صعبة وحرمان أنفسهم من الكثير من متطلبات واساسيات الحياة.

تطور الحد الأدنى للاجور

ابتداءً من العام 1996، تم تحديد (وتجميد) الحد الأدنى للاجور بـ 300 الف ليرة شهرياً (أي ما يوازي حينها 191 دولار أميركي) في حين ان الحد الأدنى كان في العام 1964، 125 ليرة (أي ما يوازي حينها 40.5 دولار اميركي). فيكون الحد الأدنى قد ارتفع حجمه بنسبة 240 الف بالمئة خلال فترة اربعين عاماً، اما بالقيمة الثابتة للاسعار فانه انخفض الى نحو 75 ليرة أي بتراجع نسبته 40%. ويظهر الجدول رقم 1 (في الصفحة التالية) بعض مراحل تطور الحد الأدنى للاجور (1964-2004).

الحد الأدنى للدخل الضروري للأسر

في العام 1997 اعدت ادارة الاحصاء المركزي دراسة حول موازنة الاسرة الضرورية، حيث تبين ان حجمها يتراوح ما بين 909 الاف ليرة و1,957 الف ليرة لأسرة يتراوح عدد افرادها ما بين فرد واحد وعشرة افراد. واذا ما استندنا الى معدلات التضخم المسجلة خلال السنوات السبع الماضية، فان الدخل الضروري يتراوح اليوم ما بين 1,100 الف ليرة و2,400 الف ليرة. ويظهر الجدول رقم 2 حجم الدخل الشهري المطلوب للاسرة تبعاً لحجمها.

لا تحقق معظم الأسر اللبنانية هذه المداخيل المرتفعة، فقد رصدت الدراسات الميدانية العديدة التي اجرتها «الدولية للمعلومات» خلال السنوات الماضية ان الأسر اللبنانية موزعة وفقاً للدخل الشهري على الشكل التالي:

- 6% يقل دخلها عن 300 الف ليرة
- 13% يتراوح دخلها ما بين 300-500 الف ليرة
- 21% يتراوح دخلها ما بين 500-800 الف ليرة
- 21% يتراوح دخلها ما بين 800 الف و 1.2 مليون ليرة
- 13% يتراوح دخلها ما بين 1.2-1.6 مليون ليرة
- 12% يتراوح دخلها ما بين 1.6-2.4 مليون ليرة
- 14% يزيد دخلها عن 2.4 مليون ليرة.

واستناداً الى هذه التقديرات فان 60% من الأسر اللبنانية تعيش دون الحد الأدنى المطلوب للمعيشة اللائقة. بالاضافة الى ذلك، بينت دراسة قامت بها «الدولية للمعلومات»، شملت 1,250 مستطلع في منطقة بيروت الكبرى في العام 2002 ان 56% من المستطلعين لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الأساسية من مداخيلهم. عند الدخول في التفاصيل، رصد ان 78.5% من الذين يتقاضون 200-500 دولار في الشهر، لا يستطيعون تغطية النفقات الأساسية في معيشتهم.

بين المظهر والواقع

مظاهر الثراء والفقر

ان وجود 60% من الاسر اللبنانية دون الحد الادنى من الدخل الضروري لحياة لائقة قد تدحضه بعض مظاهر ومؤشرات الثراء (الودائع في المصارف، السيارات الفخمة، اجهزة الخلوي، ارتياد المطاعم والملاهي وغيرها)، لكن التدقيق في هذه المؤشرات يكشف عن اقتصارها على فئات محدودة، لذا لا يجب تعميمها.

وهنا يأتي السؤال: هل يعتبر لبنان بلداً فقيراً وهل يوجد في لبنان فقراء؟ سؤال تختلف الاجابة عليه تبعاً للمناطق التي ينظر اليها، فإذا نظرنا الى مناطق معينة في بيروت وجبل لبنان او الشمال والجنوب يكون الجواب نفياً قاطعاً، واذا نظرنا الى منطقة اخرى في بيروت والمناطق اللبنانية يكون الجواب تأكيداً فهناك مناطق تتصف بالثراء واخرى بالفقر، وفي مناطق اخرى يتساكن الفقر والثراء معاً، فأين هي الحقيقة وما هو واقع الفقر في لبنان؟